بهرا الضياء
العدد ٢٨٨ الأحد ١٣ شباط ٢٠٠٥م ٦٧٥٤ آ

مؤتمر الرياض لمكافحة الإرهاب: كان المرجو منه إيلاء أهمية لحالة العراق

تقرير: عصام حازم

أختتمت في الرياض في ٨ شباط الجاري أعمال المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي شاركت فيه وفود ٦٤ دولة ومنظمة عربية ودولية تأتي في مقدمتها الدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن وهي الولايات المتحدة، وروسيا، وبريطانيا، وفرنسا، والصين ودولاً عربية كالعراق والسعودية ومصر والجزائر وعن المنظمات الدولية حضر ممثلون عن الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ناقش المشاركون في المؤتمر على مدى ثلاثة ايام القضايا المتعلقة بالإرهاب وجذوره وفكره وارتباطه بعمليات غسل الأموال وتهريب الأسلحة والمخدرات والسبل الكفيلة لمكافحته والقضاء على شبكاته وتنظيماته ومصادر تمويله باعتباره ظاهرة عالمية تتجاوز العقائد والبلدان والديانات، وجرى التاكيد على أهمية تعزيز التعاون الدولي لمعالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء الإرهاب والإشادة بالدور الذي تلعبه الأمم المتحدة لحل النزاعات ومكافحة الفقر والدفاع عن حقوق الإنسان والأقليات والفئات الضعيفة التي تشكل جزءاً حيوياً من الجهود العالمية لإستئصال آفة الإرهاب، وحذرت بعض الدول في بياناتها من المخاطر الكبيرة للإرهاب على الأمن والسلام الدوليين وعلى كيانات الأمم ودعت الى تحسين الظروف الإقتصادية والحد من ظاهرة التطرف الديني وإشاعة حقوق الإنسان وسيادة القانون وتفعيل ثقافة الحوار في المجتمعات واتخاذ الإجراءات لتضييق الخناق على الفعل الإرهابي وعلى هذا الصعيد حظيت المبادرة السعودية بإنشاء مركز اقليمي في الشرق الأوسط لمكافحة الإرهاب بتأييد من قبل وفود الدول المشاركة، فيما اقترحت روسيا إقامة نظام عالمي مستقر يكفل الأمن والإستقرار ويسهم في التعاون والتكامل بين الدول أما فرنسا فقد دعا ممثلها الدول غير المنضمّة الى الانضمام الى إتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب التي دخلت حيز التنفيذ في ١٠ ٤ ٢٠٠٢ وصادقت عليها حتى الآن ١٢٠ دولة وهي الإتفاقية التي حددت بشكل موضوعي الأعمال الإرهابية من جانبه أعرب السيد فلاح النقيب وزير الداخلية رئيس الوفد العراقي في خطابه عن تأييد العراق للمبادرة السعودية بإنشاء مركز دولي للإرهاب، وقال في لقاء مع وسائل الإعلام بأن مصادر تمويل الجماعات الإرهابية في العراق تأتي من أشخاص في الشرق الأوسط إضافة الى دول عربية مشيراً الى أن هدف الإرهابيين هو نشر الفوضى والسعي الى إضعاف السلطة بغية السيطرة على البلاد وادخالها في حالة من الحرب الأهلية لتمزيق العراق الى دويلات متناحرة

هذا وصدر في ختام المؤتمر بياناً أكدت فيه وفود الدول المشاركة على رغبتها في التعاون لمكافحة الإرهاب وإنشاء مركز دولي بهذا الشأن واستخدام وسائل الإعلام لنشر التسامح وحقوق الإنسان ورفض ترويج المواد الداعية للعنف والمطالبة بتطوير المعايير الدولية لضمان تنشيط دور الجمعيات والمنظمات الخيرية والإنسانية وترسيخ قيم التفاهم والحوار ومحاربة الأيدولوجيات المشجعة للإرهاب كما شدد البيان على أن الإرهاب ليس له علاقة بالدين أو بالجنسية أو بمنطقة جغرافية

يأتي إنعقاد مؤتمر الرياض في ظروف تصاعدت فيها حدة العمليات الإرهابية في بعض دول الشرق الأوسط، حيث اتخذ الإرهاب اشكالاً جديدة وتنوعت أساليبه وأهدافه لاسيما في العراق والسعودية إذ تجاوزت الأعمال الإرهابية الحدود وأصبحت خطراً على المجتمعات الإنسانية وتستنزف الموارد والطاقات،ولو كانت المبادرة السعودية لعقد المؤتمر قد جاءت قبل هذا التاريخ لربما كان إستفحال ظاهرة الإرهاب ونتائجه في العراق والمنطقة أقل ضرراً مما عليه الآن، ومع ذلك اعتبر البعض المبادرة السعودية بأنها محاولة إيجابية وهي الأولى من نوعها في المنطقة لتعزيز التعاون الدولي والأقليمي لمكافحة الإرهاب

ان عقد مؤتمر الرياض له اهمية بالنسبة للعراق الذي يخوض حرباً لا هوادة فيها ضد الإرهاب على كافة الأصعدة بعد أن انتهج الإرهاب ستراتيجية ذات طبيعة شمولية لعملياته الإجرامية التي لم تعد تقتصر فقط على قتل المدنيين دون تمييز بين طفل وشيخ ومريض والقيام باغتيالات للسياسيين ولموظفي الدولة ورجال الشرطة وخطف العاملين في المنظمات الإنسانية والشركات الأجنبية التي تقوم بإعمار العراق، بل إن العمليات الإرهابية امتدت لتشمل تخريب وتدمير البنى التحتية والمشاريع التنموية والنفطية وحرمان الشعب العراقي من عائدات مورده الرئيسي النفط، وأكثر من ذلك فإن الإرهاب في العراق استهدف تلويث مياه الشرب والبيئة من خلال تفجير أنابيب النفط ومحطات تحلية المياه وسرقة وتفجير شاحنات المواد الغذائية والمواد الضرورية لحياة السكان

كان على المؤتمر أن يدرس بجدية الحالة في العراق التي ليس لها سابقة في سجل الإرهاب الدولي وأن يخرج المشاركون بتوصيات تعبر عن وقوفهم ودعمهم للعراق وشعبه في مواجهة هذه الأزمة الخطيرة وتقديم كل العون والمساعدة المادية والتقنية له، خاصة من قبل بعض دول الجوار بعد أن صدرت تصريحات لمسؤولين عراقيين اتهموها بتقديم الدعم المادي واللوجستي للشبكات الإرهابية في العراق، آخذين بنظر الإعتبار أن ترك الإرهاب دون علاج في الشرق الأوسط وبالتحديد في العراق، قد تصل نتائجه الى حد نشوب نزاعات مسلحة اخرى في المنطقة

وربما تغيير الأوضاع السياسية في أكثر من دولة

لذلك ينبغي تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي لمواجهة الإرهاب كما أشار اليه البيان الختامي وأن يمتد هذا التعاون ليضم منظمات المجتمع المدني ولابد من التذكير بان محاربة الإرهاب يجب ان تكون في إطار القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان وبما ينسجم مع مقاصد وأهداف الأمم المتحدة وهذا يعني تجنب العمل العسكري الإنفرادي دون موافقة مجلس الأمن الدولي

على الرغم من عقد المؤتمر في العاصمة السعودية الرياض، إلا أنه لم يعالج الأسباب الحقيقية للإرهاب في الشرق الأوسط والتي يعللها المراقبون بأن لها صلة بالقضية الفلسطينية ومستقبل العراق وتواجد القوات الأجنبية على أرضه وغياب الأنظمة الديمقراطية وانتشار الفقر الذي يسهل تجنيد العناصر الإرهابية وتنامي الحركات الدينية الأصولية فضلاً عن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والأقليات والطوائف

ان التأكيد على إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب هو خطوة جديدة إلا إنها ليست كافية مالم تكن مشفوعة بتوفير الإرادة الحقيقية للحكومات المعنية التي يتوجب عليها إتخاذ التدابير الناجعة لإستئصال آفة الإرهاب كما يتعين على الحكومات العربية والزعامات الدينية في العالمين العربي والإسلامي إدانة الإرهاب ومحاربته بكل الوسائل المشروعة للكشف عن مصادر تمويله وإعداده وتقديم الدعم اللازم لإقامة جسور التعاون بين منظمات المجتمعات المدنية لما لها من تأثير في نشر الوعي بمخاطر الإرهاب وتعزيز الديمقراطية ومفاهيم حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون وهي عوامل فاعلة لمحاربة الإرهاب

إن إشارة بعض الوفود في خطاباتها الى أن محاربة الإرهاب تتطلب سنين وربما عقود طويلة وبأن تهديداته في بعض أشكاله ربما لا تزول نهائياً جاءت مخيبة للآمال وكشفت عن الصعوبات التي يواجهها المجتمع الدولي لإستئصال هذه الآفة الخطيرة وقد يكون هذا أحد الأسباب التي أخفق المشاركون في وضع جدول زمني للقضاء على الإرهاب أو التقليل من نشاطه قدر الإمكان

بشكل عام فإن قرارات الرياض لم يكن فيها ما هو جديد واتسمت بالعمومية مثل حال القرارات الاخرى التي صدرت عن المؤتمرات والمحافل الدولية السابقة، إذ تجنب مؤتمر الرياض بدوره الدخول في التفاصيل لتحديد جذور الإرهاب وأسبابه ووضع الحلول لمعالجته كما أخفقت الأسرة الدولية في وضع تعريف محدد للإرهاب متفق عليه بسبب إصرار دول العالم الثالث على ضرورة التفريق والتمييز بين الأعمال الإرهابية وتلك التي لها صلة بمقاومة الإحتلال والدفاع المشروع عن النفس التي يقرها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة

وأخيراً فقد أهمل المؤتمر الإشارة الى إرهاب الدولة وتحديد الدول الراعية للإرهاب وكذلك تسمية المنظمات والشبكات الدولية الإرهابية وبذلك لا يستطيع أحد أن يضع مقاييس حول مدى نجاح مؤتمر الرياض كما لا يمكن لأحد أن يجرده من نتائجه الإيجابية

الدكتورة مشكاة المؤمن وزير البيئة في ضيافة (بهرا):

مشاريع الوزارة تحتاج ميزانية ضخمة، واهتمامنا كب بالخ ات الوطنية

أجرت اللقاء: ريتا تيدي تاجر

تحتل البيئة مكانة مهمة في ستراتيجيات الدول المتقدمة لما لها من تأثير مباشر على الحياة العامة للسكان وتبذل حكومات الدول قصارى جهدها للتقليل من التلوث بمختلف أشكاله والضرر الناجم عن تطور الحياة المدنية وخاصة في مجال الصناعة والنقل، ولم تحض البيئة في العراق بالاهتمام اللازم إلا أنه وبعد سقوط النظام السابق أضيفت الى أول تشكيل وزاري حقيبة وزارية جديدة تعنى بشؤون البيئة العراقية وحمايتها وهي بالتأكيد إحدى مؤسسات الدولة الجديدة التي تحتاج الى فترة زمنية كافية لكي يتفاعل معها المجتمع العراقي ويتفهم دورها ووظيفتها، من هذا المنطلق وللتعرف على مهام هذه الوزارة الحديثة الولادة كان لنا لقاء مع الدكتورة مشكاة المؤمن وزيرة البيئة التي أجابت على تساؤلات بهرا مشكورة

تسعى معظم دول العالم الى المحافظة على بيئتها، كيف تقيمون الجهود التي تبذلها وزارتكم الموقرة في ظل الظروف الراهنة للحفاظ على البيئة وتقليل درجات التلوث؟

بصراحة كانت الوزارة تفتقر الى هيكلية تبين تشكيلاتها وتوضح اختصاصات وعمل هذه التشكيلات، مما جعل وزارتنا في بداية الأمر تعاني الكثير من الازدواجية في العمل وعدم وضوح الرؤيا، فعلى سبيل المثال كان لدينا دائرة للشؤون الفنية مختصة بمهام التفتيش، ودائرة للبرامج الإقليمية والمحلية وهي الأخرى تعنى بالتفتيش، وكما ترين فإن هناك تشابك في الاختصاصات، لهذا ولغرض معالجة هذه الازدواجية اضطررنا لوضع هيكلية جديدة لدوائر الوزارة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي بشكل توصلنا من خلاله إلى تحديد اختصاص كل دائرة من حيث تحديد مسؤولياتها وتوصيف وظائفها وقد حققنا فعلا نجاحا وأصبحت لدينا حالياً دائرة للتخطيط والمتابعة الفنية وهي مسؤولة عن رسم السياسة العامة للوزارة وتقدم تقريرا عاما عن حالة البيئة في العراق سيطبع قريباً ويوزع كما تم رفد دوائر الوزارة بكوادر تمتلك الكفاءة من حملة شهادات الدكتوراه الذين بلغ عددهم ٢٢ ، ومن حملة الماجستير ٣٦ ، بعد أن كان عددهم على المستويين لا يتجاوز الثلاثة

ما أردت قوله إن مواجهة مشاكل التلوث تتطلب ليس فقط توفير الكوادر العلمية والفنية، بل وكذلك الموارد المالية والدعم الخارجي، ومع ذلك فقد استطاعت الوزارة منذ تأسيسها الاضطلاع بمسؤولية تنفيذ خمسة عشر مشروعا للمحافظة على البيئة بعد أن كانت هيئة البيئة السابقة تعنى بتنفيذ مشروع واحد فقط، آخذين بنظر الاعتبار أن قيمة المشاريع الجديدة تزيد على عشرة أضعاف حجم الميزانية المخصصة للوزارة

بتفصيل أكثر ما هي حدود الإمكانات المالية والفنية المتاحة لوزارتكم لمعالجة المشاكل والمخاطر البيئية وخاصة في بغداد؟

الامكانيات الحالية غير كافية، لكن الوزارة تحاول بكل جهدها التغلب على هذا الأمر من خلال التعاون مع المنظمات الدولية، لأنه كما تعلمين فأن معالجة المشاكل البيئية مكلفة للغاية، فمثلا لتنفيذ مشروع واحد قد تتجاوز تكاليفه ميزانية الوزارة ولكي أقدم لك صورة عن الكلفة لواحد من المشاريع التي تعمل عليها الوزارة فإنها تعادل ميزانية الوزارة كلها لمعالجة مشكلة معينة، بمعنى أوضح فإن ميزانية مشروع مراقبة نوعية المياه والسيطرة على التلوث الذي حققناه مع منظمة الصحة العالمية who تعادل ميزانية الوزارة، وأن مشروع الأهوار يكلف أكثر من ضعف ميزانية الوزارة وعليه ولكي نقضي على المشاكل البيئية الموجودة نحتاج الى موارد مالية ضخمة جدا وكوادر بشرية إضافية، ونحن كوزارة نسعى إلى تحقيقهما

هل وضعت الوزارة في خططها المستقبلية امكانية الاستفادة من الخبرات العالمية واستيراد المعدات الفنية لمراقبة مخاطر التلوث البيئي في البلاد؟

بالتأكيد استوردنا المعدات لكننا نسعى إلى تطوير الخبرات العراقية وتقديم الدعم لها وهو أمر لاغنى عنه، ولذلك فإن كل مشروع ينفذ ستجدين فيه الخبرة العراقية، وكذلك الاهتمام ببناء وتطوير القدرات الوطنية في هذا المجال

هل يعني ذلك أن الوزارة تستغني عن الخبرات الاجنبية؟

لست شخصيا ضد الخبرة الأجنبية لكننا كوزارة نعمل على دعم الخبرات الوطنية ونستعين بها ونطورها، وإذا كانت حاجة للاستعانة بالخبرات الأجنبية فلا بأس في ذلك ، ولكن لا ينبغي أن يكون الاعتماد عليها كليا لأننا في هذه الحالة سنعمل على تغييب الخبرات العراقية مما قد يشجعها على الهجرة إلى خارج البلاد حيث تلقى تشجيعا لكونها خبرات مرغوب بها

يقال ان وزارة البيئة قامت بحملات مكثفة لتوزيع مياه الشرب وغيرها من الخدمات الاخرى، ما هي المدن والمحافظات التي شملتها هذه الحملات؟

شملت حملات وزارة البيئة مدينة الصدر والنجف ومناطق الاهوار في المحافظات الجنوبية حيث تم خلال حملة مدينة الصدر توزيع كميات كبيرة من مياه الشرب المعدنية على اهالي المدينة بهدف التخفيف من معاناتهم الناتجة عن تلوث المياه التي تصل الى بيوتهم بسبب التكسرات والتخسفات الحاصلة في انابيب نقل مياه الشرب مما يؤدي الى اختلاطها بمياه المجاري غير النظيفة والتي تسبب الامراض، لذلك قامت وزارة البيئة بضخ كميات كبيرة وبعبوات ذات العشرين لتر من المياه المعدنية الى اهالي المدينة، كما تضمنت حملة مدينة الصدر توزيع الف حقيبة مدرسية على تلاميذ عدد من المدارس وقد شملت حملات وزارة البيئة اهالي مدينة الفلوجة أيضا فقامت الوزارة بتوزيع خمسة الاف بطانية فضلاً عن عدد من المصاحف الشريفة على اهالي المدينة وبالتعاون مع هيئة علماء المسلمين وذلك بغية التخفيف من المعاناة التي تعرض لها ابناء مدينة الفلوجة

وهل هذه المساعدات التي قدمت افرزت نتائج ايجابية؟

افرزت نتائج طيبة جداً، بدليل أننا عندما زرنا الأخوة في المجلس البلدي لمدينة الصدر لمسنا منهم كل التعاون تجاه الوزارة مع رغبة صادقة في التواصل معها، فالوزارة، على الأقل، قدمت لهم الخدمات وتسعى الى تقديم المزيد منها، ونحن لن ننقطع إن شاء الله من خلال توزيع الحقائب على المدارس والقيام بنوع من الارشاد والتثقيف البيئي للطلاب بشكل محبب ولطيف وليس بالإكراه، يعقبها زراعة الشتلات وتوزيع بعض الهدايا واقامة المسابقات في المدارس لأفضل بوستر بيئي، وسوف نوزع الجوائز على الفائزين

ارجو ان تحدثينا عن الإجراءات التي تتخذها وزاراتكم وبالتنسيق مع الجهات الرسمية لوقف استمرار العبث بالبيئة في ظل غياب رقابة الدولة وصعوبة تنفيذ الاحكام القضائية بحق المخالفين من مؤسسات وافراد؟

اولاً نحن لدينا تنسيق في الوزارة من خلال مجلس التشاور والتنسيق البيئي والذي يضم في عضويته مسؤولين من مختلف الوزارات، والنقطة الثانية نحن نتعاون مع الوزارات ككل وهي متفهمة للمشاكل البيئية ونلمس منهم الدعم، وعندما نتخذ في المجلس إجراءات قاسية تجاه وزارة معينة كفرض غرامة مثلا فإن مندوبها يؤيد الإجراء، فهناك توجه جيد نحو حماية البيئة، الاحكام القضائية وسلطة القانون تستند اساساً على الجهة المنفذة او الجهة طالبة الشكوى، فعندما نشتكي ونتابع الشكوى، نحصل بالنهاية على تنفيذ الحكم

هل وضعت الوزارة خططاً وبرامج لتوعية المواطنين بخطورة التلوث البيئي على الحياة ومستقبل الأجيال القادمة؟

التوعية البيئية من اولويات الوزارة ،وهي على مراحل مختلفة، ولدينا على سبيل المثال تعاون مع السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي لتفعيل وزيادة عدد الاقسام التي تدرس البيئة في الجامعات العراقية، وهناك ايضاً تعاون مع وزير التربية بخصوص طباعة وتوزيع كتاب حول النشاط البيئي وتوزعه على الطلاب وأيضاً دورات لمؤسسات المجتمع المدني للتوعية بالبيئة فضلا عن تنظيم الندوات وورش العمل

هل هناك اهتمام للدولة لإصلاح الاراضي التي فقدت خضرتها مما تسبب في نسبة التصحر في بلادنا وامكانية اعادة الحياة البرية فيها من نبات وحيوان؟

رغم التخوف من مشكلة التصحر لكنها عندنا والحمد لله أقل بكثير من دول اخرى، ففي مصر مثلاً عندما يستيقظون في الصباح تكون الشوارع مغطاة بالرمل فتأتي الجرافات لتجرفها، نحن ليس لدينا مشكلة مشابهة لهذه بالإضافة الى ان الزحف محدود ومسيطر عليه، والوزارة تسعى الى تشجيع حملة التشجير وهي تقوم أيضاً ببعض الحملات ونحاول ان نزيد من الحزام الاخضر واتخاذ اللازم لمكافحة التصحر

يشاع بأن الأحياء المائية وخاصة الاسماك قد اختفت في نهري دجلة والفرات لمسافات طويلة عند دخوله العاصمة بغداد لغاية خروجه منها، ما هو تعليقكم على ذلك؟

هذا أمر مبالغ فيه كثيراً، فبالنسبة للأحياء المائية لدينا بعض الملاحظات عليها دون أن تصل إلى حد الاختفاء لأن ذلك سوف يجعلها تسجل ضمن الانواع المنقرضة هناك بعض الانواع سجلت كمنقرضة بالاهوار والسبب واضح وبسيط لأن البيئة نفسها جففت، أما مشكلة نهري دجلة والفرات فيدخل فيها الكثير من العوامل من ضمنها نقص كمية المياه التي تصل النهرين، وبالتالي تعزف الحيوانات قليلا عن العيش في بيئة كمية الماء فيها قليلة، وهناك اماكن فيها كميات اكثر، والكائنات المائية تفضل الكميات الاكثر من المياه هذه نقطة، والنقطة الاخرى بخصوص نهري دجلة والفرات هي أن الواقع البيئي لهما شأنه مثل بقية عناصر البيئة الأخرى بحاجة الى صيانة دائمة والى كري باستمرار والامتناع عن استخدام المتفجرات في الصيد واستخدام السموم والقاء النفايات مباشرة في المياه، كل هذا يجب ان تقوم بمعالجته حتى تنتعش مرة اخرى وهذا بالتأكيد يؤثر على نوعية الاسماك والاحياء الموجودة في المياه

كلمة اخيرة؟

البيئة مسؤولية الجميع

إلى متى؟؟

رسالة مفتوحة إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

لقد عملتُ في دوائر الدولة مدة عشرون عاماً وآخرها كان في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبسبب الظروف المعاشية القاسية وقلة الراتب الذي كنت أتقاضاه إضطررتُ الى ترك الوظيفة بسبب السياسة المالية التي كان ينتهجها النظام الدكتاتوري والذي كان يُبعثر واردات العراق هنا وهناك على هذه الحرب وتلك المعركة ولم يكن ينصف موظفي الدولة الذين كان يسخرهم لبناء قصوره الرئاسية في كل أرجاء العراق مقابل النزر اليسير الذي كان يعطيه للموظف وبعد سقوط النظام الدكتاتوري استبشرنا خيراً وتأملنا السرعة في إعادتنا الى وظائفنا واننظرنا وطال بنا الانتظار ولا نعلم الى متى سوف ننتظر، وهنا أتساءل هل وزارة التعليم العالي عاجزة عن إعادة مجموعة من الموظفين المستقيلين والذين لا يمكن مقارنة أعدادهم بأعداد الموظفين الذين تم إعادتهم الى وظائفهم من قبل وزارات أخرى كالتربية مثلاً؟

وفي الختام أقول

إرحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء

المهندس مجيد سليمان داود
المعهد التق في كركوك